والى اصل انه قد يكون شيان لا يمكن وجود احدهما بدون الآخر وقال فخر الدين الرازي
في المباحث المشرقية الحق عندي ان لا مانع من استناد كل الممكنات الى الله تعالى لكنها
على قسمين منها ما امكانه اللازم لماهيته كاف في صدوره عن البارى تعالى من غير شرط ومنها
ما لا يكفي امكانه بل لابد من حدوث امر قبله ثم ان تلك الممكنات متى استعدت للوجود
استعدادا تاما صدرت عن البارى تعالى ولا تاثير للوسايط في الايجاد بل في الاعداد انتهى
وظاهره يدل على توقف بعض الاشياء على بعض وان كان التاثير مخصوصا بالبارى تعالى
تعالى واما ثالثا فلان ما ذكره من ان الامامية يحسبون من فضلات الفلاسفة فليس
الا مجرد اظهار عصبية على الحكماء والامامية وبعد عن سراير الحكمة الالهية والله تعالى ما وفق
الناصب واصحابه لفقه الحكمة ضالة المومن اما تعصبه على الحكماء فلظهور ان بالارتقاء
الى اعلام الفتنة والاهتداء الى اقسام الحكمة تصير الناظر في حقايق الاشياء بصيرا
ومن يوتى الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا واما على الامامية فلانهم اساطين حكماء الاسلام
الذين اخذوا جواهر الحكمة عن معادنها اهل البيت وفازوا برحيق التحقيق من منابعها
الكافلة لاحياء الميتة فانتشرت في علوم الاسلام غراهم وتاكدت في دقايق الحكمة قواعدهم
وان وافقوا الرعيل الاول من الحكماء في بعض المسايل والاحكام فلا يقتضي خروجهم
عن قواعد الاسلام حتى يتوجه عليهم الشناعة والملام وانما الشناعة كل الشناعة
على من لم يصل يده الى مايدة الحكمة ولم يظفر على زلال الفطنة ثم شرب في ظماء الجهل
من سور الحشوية واختار الصوم والبصل على الطيور المشوية ولنعم ما قال الحكيم الكامل
ابو علي عيسى بن زرعة في بعض رسايله تعريضا على الاشاعرة ومن يجد وجدوهم
من فرق اهل السنة المحرومين عن ذوق الحكمة المنكرين لها الحاكمين بحرمة تعلم المنطق
ونحوه من العلوم الحكمية حيث قال ان علم الحكمة اقوى الدواعي الى متابعة الشرع و
من زعم ان الحكمة تخالف الشريعة فهو مفسد لها قد بنى فيه على مقدمة فاسدة
غير كلية تقريرها ان الحكمة مخالفة للشريعة وكل ما هو مخالف للشي مفسد له والكبرى
غير كلية فان الحلاوة تخالف البياض ولا يفسده والصورة تخالف المادة
ولا يفسدها واذا كانت غير كلية فلا ينتج القياس ومن قال ان الناظر في المنطق
مستخف بالشريعة فان ذلك القايل طاعن في الشريعة لان كلامه في قوة قول
من يقول ان الشريعة لا تثبت عند البحث والتحقيق ومنزلته منزلة رجل حامل
للدراهم البهرجة التي يهرب من النقاد ويانس بمن ليس من اهل المعرفة
فمن قال ان الحكمة تزيف الشريعة فهو الطاعن في الشريعة لا المنطق الذي يميز
بين الصدق والكذب انتهى كلامه وايضا فذلك تشنيع بما هو واصحابه اولى به لاتفاق
اجلتهم على الامامية والمعتزلة في مسئلة خلق الاعمال وغيرها بموافقتهم للفلاسفة
فيها فهو في ذلك حقيق بان ينشد عليه شعر لا تنه عن خلق وتاتي مثله

عار عليك

عار عليك اذا فعلت عظيم ومما ينبغي ان ينبه عليه في هذا المقام ان المقالات
العجيبة التي تفرد بها شيخ الاشاعرة ليست مما ينتهي الى مقدمات دقيقة قد اطلع
هو عليها بدقة الفكر وممارسة الفنون العقلية والنقلية لانه قد علم وتواتر انه لم يكن
من اهل هذا الشان والعلماء المطلعين على قوانين الحد والبرهان بل انما ذهب
الى بعض تلك المقالات بمجرد مخالفة ارباب الاعتزال وحب التفرد في المقال
طلبا لرياسة الجهال ولهذا ترى الحكيم شمس الدين الشهرزوري جعل متابعة
فخر الدين الرازي لمذهب الشيخ الاشعري قدحا على ذكايه وشعوره ودليلا على نقصان
كماله وقصوره عن مرتبة الحكماء المحققين والرعيل الاول من المدققين فقال واعجب
احوال هذا الرجل انه صنف في الحكمة كتبا كثيرة توهم انه من الحكماء المبرزين الذين
وصلوا الى غايات المراتب ونهايات المطالب ولم يبلغ مرتبة اقلهم ثم يرجع
وينصر مذهب ابى الحسن الاشعري الذي لا يعرف اى طرفيه اطول لانه كان خاليا
عن الحكمتين البحثية والذوقية لا يعرف حدا ولا رتب حدا ولا ينتج برهانا بل هو شيخ مسكين
متحير في مذاهب الجاهلية التي يخبط فيه خبط عشواء انتهى واني كنت اظن اولا ان
الحكيم المذكور ربما يتعصب في اظهار نقص الشيخ الاشعري لعداوة دينية ونحوها حتى
رايت في رسالة عملها السيد معين الدين الايجي الاشعري صاحب التفسير
المشهور في مسئلة الكلام ما يويد كلام الحكيم المذكور ويصدقه حيث قال وليت
شعري ما للاشعري لم يجعل مطلب الكلام كالاستواء والنزول والعين واليد والقدم
وغير ذلك فانه ذهب الى ان كلا من ذلك الايمان به واجب والكيفية مجهولة
والسوال عنه بدعة فلا ادري لم فر عن حقيقة الكلام الى المجاز البعيد ثم قال واعلم انه لم
فلم يرعوى الى عقيدت جديدة بمجرد اقتباس قياس لا اساس له مع انه مناف
لصرايح القرآن وصحاح الاحاديث مثل ان افعال الله تعالى غير معلل بغرض ودليله
كما صرح به في كتبه انه يلزم تاثر الرب عن شعوره بخلقه وانت تعلم انه لا يشك ذو مسكة
ان علمه تعالى بالممكنات والغايات المترتبة عليه صفة ذاتية وفعله متوقف عليه
فاين التاثر نعم صفة فعلية موقوفة على صفة ذاتية وكم من الصفات الذاتية موقوفة
على صفة مثلها انتهى بل يفهم من شرح جمع الجوامع للفناري الرومي في مبحث القدرة
ان اكثر تلك المسايل التي تفرد بها الاشعري قد اخذها من السنة القصاص والوعاظ
حيث قال اما المستحيلات فلعدم قابليتها للوجود لم يصلح ان يكون محلا لتعلق الارادة
لا لنقص في القدرة ولم يخالف في ذلك الا ابن حزم فقال في الملل والنحل ان الله
عز وجل قادر على ان يتخذ ولدا اذ لو لم يقدر عليه لكان عاجزا ورد ذلك بان اتخاذه
الولد محال لا يدخل تحت القدرة وعدم القدرة على الشيء قد يكون لقصور فيها عنه وقد
يكون لعدم قبوله لتاثيرها فيه لعدم امكانه لوجوب او امتناع والعجز هو الاول

Copyright © King Saud University